

إيرباص توسع آفاق صناعة الطيران في المغرب

استثمارات جديدة تعزز دور المغرب في صناعات الدفاع والفضاء



كشفت مجموعة إيرباص عن خطط لتوسيع استثماراتها في المغرب في صناعات الطيران والدفاع والفضاء، الأمر الذي يعزز دور المغرب في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، ويقدم شهادة كبيرة على الاستقرار والآفاق الاقتصادية التي يتمتع بها.

الدار البيضاء - تعكس تحركات عمالقة صناعة الطيران أن المغرب سيتحول لساحة منافسة قوية في السنوات المقبلة بين شركتي إيرباص الأوروبية وبوينغ الأمريكية.

وأكدت إيرباص، خلال حدث أقيم هذا الأسبوع في مدينة الدار البيضاء، أنها تسعى إلى توسيع آفاق صناعة الطيران في المغرب بشكل أكبر. وشكلت الفعالية التي نظمتها المجموعة الأوروبية فرصة لتبسيط الضوء على الأسواق ومختلف الحلول المقترحة في مجال الطيران التجاري والدفاع والفضاء لإرضاء المطورة من إيرباص لإرضاء شرائح متنوعة من الزبائن حول العالم.

واعتبر رئيس إيرباص لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط ميكائيل هواري أنه بفضل الموقع المتميز، الذي باتت تحتله الصناعة المغربية في مجال الطيران، فإن آفاق هذا المجال سوف تنمو بإطراد.

ونسبت وكالة الأنباء المغربية الرسمية لهواري قوله "منذ أكثر من نصف قرن كانت إيرباص شريكا صناعيا مهما للمغرب وذلك بفضل فرعها ستيليا أيروسبيس". وأشار إلى أن استثمارات المجموعة بلغت 60 مليون دولار في ظرف ثلاث سنوات فقط، وهو ما سمح لها بتقوية وجودها الصناعي المحلي.

وأوضح أن إيرباص، التي كانت من أول المبادرين لإطلاق المنظومة الفضائية، تدعم الآلاف من الوظائف المؤهلة في المغرب، وتتزمم بفعالية مع القطاع الصناعي، وتوفر عائدات تصدير مهمة للصناعة المحلية وللاقتصاد في البلد الأفريقي.

ويرى خبراء في القطاع أن اختيار إيرباص للمغرب كشريك استراتيجي من خلال إنشاء هذه المنظومة الصناعية، يمثل نقلة كبيرة غير مسبوقة وأكثر أهمية لمستقبل هذا القطاع الحيوي.

وفي العام الماضي، وسعت إيرباص هيليكوبتر وهيلكونيا شراكتهما مع إنشاء مركز صيانة جديد في مدينة مراكش لطائرات الهليكوبتر صنف اتس 125 واتس 135 العاملة في غرب أفريقيا.



ميكائيل هواري

المغرب شريك صناعي مهم لإيرباص منذ أكثر من نصف قرن

وبدا زخم الازدهار في صناعة الطيران بالبلاد في عام 2001 بشراكة بين الخطوط الملكية المغربية مع مجموعة سافاران وإنشاء مصنع ماتيس، وتوالت بعد ذلك الإنجازات.

ودخلت صناعة الطيران المتنامية في المغرب مرحلة جديدة في 2016 بتوقيع اتفاق مع بوينغ لتوطين صناعاتها المتطورة في المنطقة الصناعية بمدينة طنجة.

ويصن الاتفاق على توطين 120 شركة متعاقد مع بوينغ ما يؤمن

قريبة 9 آلاف فرصة عمل إضافية لعمال متخصصين. شبكة إيرباص، التي تضم أربعة مراكز أخرى في القارة الأفريقية، وتشير بيانات المجموعة الأوروبية، التي توظف أكثر من 134 ألف شخص حول العالم، إلى أن مبيعاتها بلغت بنهاية العام الماضي نحو 70.3 مليار دولار.

وتحتل إيرباص مركز الصدارة في مجال طائرات المهام والتزود بالوقود أثناء الطيران والقتال والنقل، كما أنها رائدة في صناعة الفضاء.

وتندرج كل الاستثمارات في مجال الطيران ضمن مخطط وطني لتسريع التنمية الصناعية يمتد بين عامي 2014 و2020، ويميزانية تقارب ملياري يورو، تم عرضه أمام العاهل المغربي الملك محمد السادس في الدار البيضاء في أبريل عام 2014.

وكانت السلطات المغربية قد أطلقت في 2008 مخطط "الميثاق الوطني للتنمية الصناعية" الذي سمح للبلاد جذب مجموعات صناعية كبيرة مثل رينو الفرنسية في منطقة طنجة وبومبارديه الكندية في ضواحي الدار البيضاء.

ويهدف المخطط إلى توفير نصف مليون وظيفة وزيادة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 14 بالمائة حاليا إلى نحو 23 بالمائة في السنوات المقبلة في بلد تبقى كلفة اليد العاملة في

محفزات صناعية استثنائية

مستويات منخفضة ومنافسة لمثيلاتها في الدول المتقدمة، ما يشكل عاملا مؤثرا في قرار الشركات الدولية التي تفتح فروعا في المغرب.

ويقول مدير التسويق بشركة إيرباص أفريقيا والشرق الأوسط برتراند ليستيم، إن المغرب سيحتاج إلى 260 طائرة إضافية بحلول 2038 قصد الاستجابة للنمو الكبير في حركة المسافرين، الذي من المتوقع أن يضاعف خلال العامين المقبلين.

وأشار ليستيم خلال اللقاء حول صناعة الطيران أن الطلب المتزايد على المستوى المحلي، والذي تضاعف أربع مرات منذ عام 2002، سيتطلب 210 طائرة صغيرة، ونحو 42 طائرة متوسطة الحجم، وقريبة تسع طائرات كبيرة الحجم.

وتشهد قطاع صناعة الطيران المغربي بفضل رؤية ودعم الملك محمد السادس قفزات نوعية كبيرة، جعلته يحتل المرتبة 15 من حيث الاستثمارات في صناعة الطيران، ليقفص بذلك الدائرة الضيقة جدا للبلدان الناشطة في هذا القطاع.

وتقول الرباط إن القطاع شهد نموا هاما في السنوات الأخيرة، حيث تضاعف حجمه بنحو 6 مرات خلال عقد من الزمن، وأصبح يضم 121 شركة تعمل في هذه الصناعة.

الإمارات وسويسرا خارج القائمة الأوروبية للملاذات الضريبية

وتأتي القائمة في إطار مساعي الاتحاد لبذل مزيد من الجهود لمكافحة التهرب الضريبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات والأثرياء لخفض الفواتير الضريبية.

ولا يضيف الاتحاد للقائمة السوداء بشكل تلقائي البلدان التي لا تفرض ضرائب، وهو مؤشر على أنها ملاذات ضريبية، لكنه طلب من الإمارات تطبيق قواعد تسمح فقط بضم الشركات التي لها أنشطة اقتصادية فعلية هناك، وذلك بهدف تقليل مخاطر التهرب الضريبي.

ونكرت وثيقة للاتحاد أنه وفقا للنسخة الأولى للإصلاحات الجديدة، منحت الإمارات إعفاءات لكل الكيانات التابعة لحكومة الإمارات أو لأي إمارة بالبلاد ملكية مباشرة أو غير مباشرة فيها دون تحديد سقف في حصص رأس المال.

اعتبر الاتحاد الإصلاحات الجديدة غير كافية وطلب تعديلا وهو ما جرى تنفيذه في سبتمبر الماضي، وشمل استثناء الشركات التي تملك فيها الحكومة الإماراتية حصة 51 من رأس المال بشكل مباشر أو غير مباشر.

الإمارات سنت قوانين جديدة تخص الكيانات الخارجية وهو ما يمنحها سجلا نظيفا في ممارساتها الضريبية

واعتبر وزراء الاتحاد الأوروبي هذا الإصلاح كافيا لرفع الإمارات من القائمة السوداء.

وفي قرار منفصل شطب وزراء مالية الكتلة في اجتماعهم سويسرا أيضا من القائمة الرمادية.

وتشمل القائمة البلدان التي تطبق معايير ضريبية غير كافية، لكنها ملتزمة بتغيير القواعد بحيث تتسق مع متطلبات الاتحاد الأوروبي.

وذكر الاتحاد في وثيقة أن سويسرا أوفت بالتزاماتها وأشارت إلى إصلاح ضريبي تم تطبيقه في العام الماضي، ومن المقرر أن يسري اعتبارا من 2020، مؤكدة أنه يكفي لتلبية متطلبات الاتحاد.

وقال بيير موسكوفيتشي المفوض الأوروبي لشؤون الاقتصاد إن "سويسرا ألغت خمسة نظم ضريبية أثارت قلقا لدى دول الاتحاد الأوروبي".

وأزيلت جزر مارشال أيضا من تلك القائمة التي لا تزال تشمل تسع دول من خارج الاتحاد الأوروبي، ومعظمها جزر في المحيط الهادي ليست لها علاقة مالية تذكر مع الكتلة.

ومن المقرر أيضا شطب العديد من الدول من بينها البانيا وكوستاريكا وموريشيوس وصربيا من القائمة الرمادية في الأسبوع المقبل.

لوكسمبورغ - قرر وزراء مالية الاتحاد الأوروبي أمس شطب كل من دولة الإمارات وسويسرا من قوائم الدول التي يصنفها الكتلة ملاذات ضريبية.

وبذلك تكون الإمارات قد خرجت من القائمة الرمادية للملاذات الضريبية، بعد نحو ستة أشهر من إدراجها فيها. وأوضح الاتحاد في بيان أنه رفع اسم الإمارات، أكبر مركز مالي أدرج بالقائمة السوداء، لأنها سنت في سبتمبر الماضي، قوانين جديدة تخص الكيانات الخارجية، وهو ما يمنحها سجلا نظيفا في ممارساتها الضريبية.

ولا تفرض الدولة الخليجية ضرائب على الشركات مما يجعلها هدفا للمؤسسات تسعى إلى التهرب من دفع ضرائب في البلدان التي تنشط بها بالفعل.

ويأتي القرار بعد يوم من صدور تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) أظهر محافظة الإمارات على صدارتها لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر التنافسية وجاذبية الأعمال، بعد أن تقدمت مركزين عالميا على مؤشر.

وأظهرت مؤشرات فرعية ضمن التقرير أن الإمارات حققت المرتبة الأولى عالميا في استقرار الاقتصاد الكلي، والمرتبة الثانية عالميا في تبني أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات، والمرتبة الثالثة عالميا في تبني سرعة الاستجابة الحكومية تجاه المتغيرات.

ويقول خبراء إن النجاحات المتلاحقة للنظام الضريبي الإماراتي بفضل حزمة التشريعات والإجراءات المتخذة، تفند مزاعم تصنيف الاتحاد الأوروبي للبلد الخليجي ضمن الملاذات الضريبية الآمنة للشركات العالمية.

ويوضح التكتل المؤلف من 28 بلدا قائمة سوداء وأخرى رمادية للملاذات الضريبية في ديسمبر 2017 بعد الكشف عن برامج تهرب واسعة الانتشار. وتشكل الأنظمة الضريبية المستقرة والإدارات الضريبية القوية عاملين مهمين للشركات وخاصة الأجنبية منها، إذ يساعدها ذلك على العمل في بيئة يمكن التنبؤ فيها بكيفية التعامل الضريبي مع الصفقات والمعاملات وتنتم الحكومات فيها بالشفافية.

ووجهت الحكومة الإماراتية عقب ذلك القرار انتقادات للاتحاد الأوروبي بتصنيف الدولة الخليجية ضمن قائمة الدول غير المتعاونة في المجالات الضريبية.

وقال وكيل وزارة المالية يونس الخوري حينها لقد "عملت الإمارات على الاستيفاء بمتطلبات الاتحاد الأوروبي بخصوص تبادل المعلومات الضريبية". وأضاف حينها "أنا نعمل وبكل شفافية على الانتهاء من الإجراءات المطلوبة التي سيتم الانتهاء منها بحلول أكتوبر 2018، وكلنا ثقة بأنه سيتم شطب اسم دولة الإمارات من القائمة بأسرع وقت".

تراجع آثار الإصلاحات القاسية يخمد غليان الأسعار في مصر

المذكرة مما يشي بالضعف النسبي في إمكانيات خلق فرص العمل من طرف القطاع الخاص.

وتظهر أحدث الأرقام تراجع متوسط الإنفاق الكلي للأسرة المصرية إلى 3.6 مليار دولار بين عامي 2017 و2018 مع زيادة معدلات الفقر والبطالة.

ويشير الخبير الاقتصادي رباح الرزقي إلى أن "مصر بحاجة لتحقيق تكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص، وبصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بتوافر الائتمان".

وبيّنت المذكرة أن متوسط التسهيلات الاقتصادية والقروض الممنوحة للشركات الخاصة بلغ 22 بالمائة فقط من إجمالي 2018-2019.

واستبشر محللون بسلسلة البيانات الاقتصادية الإيجابية في مصر، مثل انخفاض التضخم وتحسن عجز الميزانية وتحقق فائض أولي وارتفاع قيمة العملة وخفض الدين.

ولكن البنك الدولي يشير إلى بطء في نمو الصادرات غير النفطية، إضافة إلى تواضع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث اتجه في الغالب إلى قطاع الهيدروكربونات.

الاقتصاد الكلي، وتحسن بيئة الأعمال. ويشكل قطاع الغاز والسياحة وتجارة الجملة والتجزئة والعقارات والبناء المحركات الرئيسية لنمو الاقتصاد المصري.

ورغم الإصلاحات والمؤشرات الإيجابية، لا يزال نحو 39 بالمائة من السكان عاطلين عن العمل بحسب



أسعار السلع في المتناول

تحسن نواتج المالية العامة، واستقرار موازين المعاملات الخارجية عند مستويات مواتية بشكل عام". وأكد أيضا زيادة صافي صادرات المنتجات والخدمات والاستثمارات الخاصة وتراجع البطالة.

ونفذت الحكومة سلسلة من إجراءات التشفيف الصارمة التزاما بشروط برنامج قرض حجمه 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي كانت وقعتها في أواخر 2016.

وتضمن البرنامج المبرم بين الطرفين زيادة الضرائب، وإجراء تخفيضات كبيرة في دعم الطاقة. وتوقع البنك الدولي أن ينمو اقتصاد مصر 5.8 بالمائة في السنة المالية الحالية، بانخفاض طفيف عن هدف الحكومة البالغ 5.9 بالمائة، لكن بما يتوافق مع توقع البنك قبل ستة أشهر.

كما رفع من توقعاته بنمو الناتج المحلي الإجمالي المصري في السنة المالية الماضية إلى 5.6 بالمائة من 5.5 بالمائة، مضاهيا تقديرات

والموقع. وقال البنك الدولي في مذكرة إن "مصر حافظت على نموها القوي، مع

ويعاني المصريون، الذين يعيش الملايين منهم تحت خط الفقر، من صعوبات في تلبية الحاجات الأساسية بعد قفزات متتالية في أسعار الوقود والدواء والمواصلات وأسعار كل الخدمات.

ونفذت الحكومة سلسلة من إجراءات التشفيف الصارمة التزاما بشروط برنامج قرض حجمه 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي كانت وقعتها في أواخر 2016.

وتضمن البرنامج المبرم بين الطرفين زيادة الضرائب، وإجراء تخفيضات كبيرة في دعم الطاقة. وتوقع البنك الدولي أن ينمو اقتصاد مصر 5.8 بالمائة في السنة المالية الحالية، بانخفاض طفيف عن هدف الحكومة البالغ 5.9 بالمائة، لكن بما يتوافق مع توقع البنك قبل ستة أشهر.

كما رفع من توقعاته بنمو الناتج المحلي الإجمالي المصري في السنة المالية الماضية إلى 5.6 بالمائة من 5.5 بالمائة، مضاهيا تقديرات

والموقع. وقال البنك الدولي في مذكرة إن "مصر حافظت على نموها القوي، مع

بدأت مصر أخيرا تجني ثمار الإصلاحات الاقتصادية القاسية بعد تراجع معدلات التضخم نتيجة اعتماد إجراءات واسعة لتوفير السلع للمواطنين بأسعار مقبولة، وهو ما يبشر بتحسّن العديد من المؤشرات الأخرى لردم الفجوة في التوازنات العامة للبلاد.

القاهرة - كشفت بيانات حديثة أمس أن التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في مصر اقترب من أدنى مستوى له منذ سبع سنوات.

وذكر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدل التضخم تجاوز ليبلغ 4.8 بالمائة في سبتمبر الماضي، مقارنة بنحو 7.5 بالمائة قبل شهر.

ونسبت وكالة رويترز لرئيسة قسم البحوث في بنك الاستثمار فاروس رضوى السويدي قولها إن "السبب الرئيسي للنزول القوي للتضخم هو زيادة معروض الخضراوات والفواكه مقارنة بالعام الماضي".

وسعت الحكومة طيلة الفترة الماضية إلى ضخ السلع في السوق بشكل كبير، فطرحت البعض منها بأسعار أقل من سعر السوق، وهو ما دعم حدوث انخفاض ملحوظ ببعض أسعارها بعد ارتفاعها الجنوني خلال السنوات الأخيرة.

وتقول المحللة في شركة شعاع لتداول الأوراق المالية إسراء أحمد إن شهري سبتمبر وأكتوبر 2019 استفادا بشكل كبير من تأثير سنة الأساس، وقد تكون القراءة القادمة أقل لو لم تكن هناك أي مفاجات سيئة على جانب الخضراوات والفواكه.

ويحسب بيانات رفقيتيف، فإن معدل التضخم المسجل في الشهر الماضي هو الأدنى منذ ديسمبر 2012 عندما بلغ نحو 4.7 بالمائة.



رضوى السويدي زيادة المعروض السبب الرئيسي في نزول معدل التضخم